

## «فرنسبنك» مستمر في سياسة التوسّع عبر عمليات التملك لمصارف لبنانية القصار: انطلاقة العهد الجديد تبشر بمرحلة استقرار سياسي واجتماعي



■ عدنان القصار، رئيس «فرنسبنك»

لكفاية رأس المال حسب متطلبات بازل-٣ والمعايير العالمية، إذ بلغ ١٤,٧ في المئة في نهاية عام ٢٠١٦.

أما بالنسبة للنشاط المصرفي في لبنان، المعبر عنه بالميزانية المجمعة للمصارف التجارية في لبنان، قد تحسّن خلال عام ٢٠١٦، حيث زادت موجوداتها الإجمالية بمعدل ٩,٩ في المئة على أساس سنوي لتصل إلى نحو ٢٠٤,٣ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٦. ولقد زادت ودائع القطاع الخاص بنسبة ٧,٢ في المئة عن عام ٢٠١٥ لتبلغ ١٦٢,٥ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٦. في الجانب الآخر، ونما إقراض المصارف للقطاع الخاص بمعدل ٥,٥ في المئة على أساس سنوي ليصل إلى ٥٧,٢ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٦. وبالنسبة لقطاع ككل، يتوقع القصار استمرار نمو القطاع المصرفي اللبناني وأيضاً مصرف فرنسبنك خلال عام ٢٠١٧ في ظل التحسّن المرتقب على الساحتين السياسية والاقتصادية كما أوضحنا في السؤال الأول.

### الهندسة المالية

عن الهندسة المالية التي اتبعها مصرف لبنان، قال القصار «مما لا شك فيه أن هذه الهندسة المالية تحافظ على الاستقرار المالي والاجتماعي، وتطمئن الأسواق والمستثمرين والمودعين، وتساعد (التتمة ص ١٠)

الصعيدين الاجتماعي والسياسي على حد سواء، وقال في تصريحات خاصة لمعلق المصارف، إن انتخاب فخامة الرئيس العماد ميشال عون وتشكيل الحكومة برئاسة الشيخ سعد الحريري أعطيا بارقة أمل للبنانيين ببلدهم وقدرته أن يسترجع، رغم كافة التحديات والظروف الداخلية والخارجية، مكانته الاستراتيجية في المنطقة وأن يحافظ على حال الاستقرار الأمني والسياسي بتضامن شعبه.

يعتقد رئيس مجموعة فرنسبنك، الوزير السابق عدنان القصار، أن بداية العهد الرئاسي الجديد وانطلاق الحكومة الجديدة هما بمثابة نقطة انقراج اقتصادية مصرفية، لها تأثيراتها الإيجابية التي انعكست على الاقتصاد اللبناني عامة وكذلك على المصارف اللبنانية، لا سيما في ما يتعلق باستقرار الليرة اللبنانية وتحسينها. وهذا، برأيه، يبشر بمرحلة استقرار على

### توقعات المصارف ٢٠١٧

عن مجموعته المصرفية، يقول القصار إن فرنسبنك واصل نموه خلال عام ٢٠١٦ استكمالاً لسجل النمو الذي حققه خلال السنوات السابقة بالرغم من الظروف العامة غير المؤاتية المعروفة في لبنان على الصعيدين السياسي والاقتصادي. فقد نمت موجوداته الإجمالية بنسبة ٤,٤ في المئة عن عام ٢٠١٥ لتصل إلى نحو ٢٠٠,٩ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٦.

كما زادت ودائع العملاء الصافية بمعدل ٤,٢ في المئة لتصل إلى نحو ١٧ مليار دولار، وتوسعت قاعدة التسليفات بنسبة ٣,٨ في المئة لتبلغ نحو

٦,٥ مليارات دولار خلال الفترة المذكورة. من ناحية أخرى، ارتفعت قيمة الأموال الخاصة لفرنسبنك بمعدل ٩,٢ في المئة عن عام ٢٠١٥، لتصل إلى ٢,١ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٦. وتبعاً لهذا النشاط المتوسّع للمصرف، فقد ارتفعت أرباحه الصافية بمعدل ١١,٨ في المئة على أساس سنوي لتصل إلى نحو ٢٠٠,٨ مليون دولار في نهاية عام ٢٠١٦، مما رفع العائد على متوسط الموجودات من ٠,٩٢ في المئة عام ٢٠١٥ إلى ٠,٩٨ في المئة عام ٢٠١٦.

كما ارتفع العائد على متوسط حقوق المساهمين من ١٠,٩٦ في المئة إلى ١١,١٦ في المئة خلال الفترة ذاتها. هذا ويتمتع فرنسبنك بمعدل عالٍ

# القصار: انطلاقا العهد الجديد تبشر بمرحلة استقرار سياسي واجتماعي

(تتمة المنشورة ص ٥)

الحكومة على مواجهة استحقاقاتها بالعملة الأجنبية في ظل التدني الحاصل في احتياطياتها من العملات الأجنبية والنمو المتباطئ في ودائع المصارف».

أضاف «لقد بلغت قيمة عمليات الهندسة المالية التي نفذها المصرف المركزي خلال عام ٢٠١٦ نحو ١٣ مليار دولار. وقد عززت هذه العمليات احتياطيات المصرف المركزي من العملات الأجنبية، ونمو ودائع غير المقيمين في المصارف، وسهولة المصارف بالعملة اللبنانية، وأيضا مستويات ونسب الرسملة لدى المصارف».

## المشاركة في تمويل الدولة

خلال المرحلة المقبلة، الحكومة مدعوة، برأي القصار، إلى البحث بجدية وحزم في ملفات حيوية مثل النفط والغاز والطاقة والكهرباء، خصوصا بعد إقرار القوانين الخاصة بها، بحيث تعمل على معالجة ملف الكهرباء الذي يشكل نزفاً مالياً مستمراً، وإيجاد الحلول المناسبة لإطلاق المبادرات البناءة والفعالة على صعيد قطاعات النفط والغاز والطاقة المتجددة، لما لها من أهمية بالغة في تنويع مصادر النشاط والدخل

في الاقتصاد اللبناني في المرحلة المقبلة. وهذه الملفات بالطبع بحاجة إلى إمكانيات تمويلية كبيرة.

ثم هناك، في تقديره، أهمية لتحرير قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، من أجل إطلاق الاستثمارات والتمويلات لقطاعات البنى التحتية المتنوعة، تبعاً لأهميتها في دعم آفاق نمو وتطوير الاقتصاد اللبناني، وترشيق القطاع العام الكبير نسبياً في اقتصادنا الوطني، وتحقيق درجات مقبولة من التوازن المالي للدولة، وزيادة ثقة اللبنانيين بإمكانات الدولة على تقديم خدمات عامة مستحقة بكفاءة وكافية.

يقول القصار «مصرفنا فرنسبنك جاهز دائماً للمشاركة في تمويل المشروعات الاستثمارية في قطاعات النفط والغاز والطاقة المتجددة وأيضاً في قطاعات البنية التحتية، بالنظر إلى إمكانياته وقدراته المالية الكبيرة وخبرته التمويلية الطويلة والاحترافية».

من جهة أخرى، يعتقد أنه «لا بد من عدم إغفال ضرورة اتخاذ خطوات سريعة وجديّة لوضع سياسة اقتصادية متكاملة للدولة تحقق إصلاحاً إدارياً، وتوقف الهدر وتكافح الفساد وتطلق آلية ناجعة لزيادة الإنتاج والدخل العام، وهذا كفيل

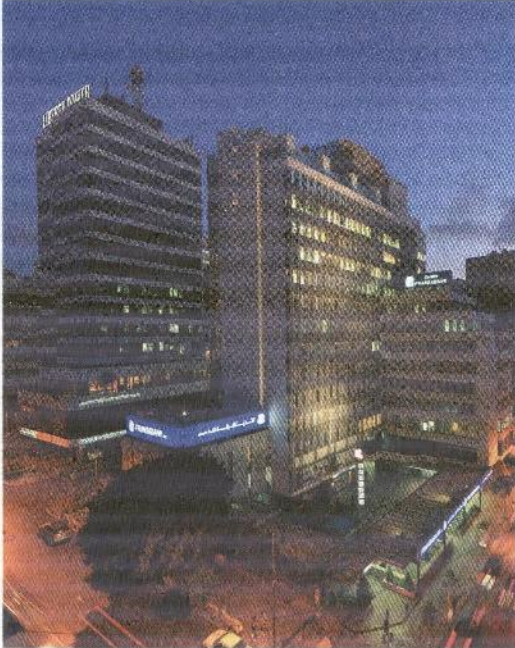
بزيادة الناتج المحلي العام وشيئاً فشيئاً تقليص هوة العجز ونسبة الدين العام».

## القدرة التنافسية

في هذا الجانب، يقول القصار إن مجموعة فرنسبنك هي مصرف شامل (Universal Bank) وتقدم سلة متكاملة من الخدمات المصرفية والمالية التي تجمع بين الصيرفة التجارية والصيرفة الاستثمارية، وتتبع سياسة الإبداع والابتكار في الخدمات والمنتجات المصرفية والمالية لكل فئات الزبائن من أفراد ومؤسسات وشركات.

ويضيف أنها تتبنى سياسة التوسع في حجمها عبر عمليات التملك لمصارف لبنانية، مما يعزز موقعها في السوق المحلية.

وينتهي إلى القول «إن مجموعتنا حرصت وتحرص على التوسع خارج لبنان، بحيث تمتلك حالياً وحدات مصرفية في عدد من الدول هي عدا لبنان: فرنسا، العراق، الجزائر، سوريا، السودان، الإمارات، كوبا، قبرص، بيلاروسيا، وساحل العاج. وهذه كلها عناصر أساسية في تقوية مركزنا التنافسي ضمن القطاع المصرفي اللبناني والعربي».



■ مقر «فرنسبنك»